ذاكرة عراقية

9

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اسبوعي يصدر عن
مؤسسة المدى للاعلام والثقافة
والفنون

العدد (1268) الاثنين (7) تموز 2008
NO. (1268) Mon . (7) July

متى تأسس البلاط الملكي العراقي ؟

الملك فيصل الاول

عندما تقرر الامير فيصل الى العراق قررت الحكومة العراقية المؤقتة تخصيص دار المشيرية مقرا له وقد تالفت لجنة للقيام باعدادها بصورة تليق بالامير فيصل من جعفر العسكري وزير الدفاع ورشيد الخوجة متصرف بغداد وعبد المجيد الشاوي رئيس البلدية وعبد الجبار ال خياط وعبد آل الحيدري وفخري ال جميل وفهمي المدرس وناجي السويدي ويوسف غنيمة. وعند قدوم الامير فيصل الى بغداد اتخذ المشيرية دار مقر مسكن مؤقت له ثم انتقل منتصف شهر اب ١٩٢١ منها الى دار ابن شعشوع التي استاجرتها وزارة الداخلية لتتخذ مقر مسكن دائمي له وهي دار صغيرة ولكنها جميلة البناء والموقع حيث تقع على الضفة اليسرى لنهر دجلة في منطقة الوزيرية.

وبعد تتويج الملك فيصل اصبحت دار المشيرية مقرا للبلاط الملكي اذ كان الملك يدير شؤونه الرسمية للبلاد ويستقبل فيه وزراءه وكان هذا المقر على علاته ونواقصه خير مكان لهذه المهام في بغداد انذاك وفي نهاية شهر نيسان ١٩٢٢ حدث فيضان لنهر دجلة فتسرب الماء الى دار المشيرية واثر فيها تاثيراً حال دون امكان اشغال مكتبا للملك فانتقل مقر البلاط الملكي بصورة مؤقتة الى محل سكن الملك فيصل في دار ابن شعشوع لذا قرر مجلس الوزراء في ٢٣ كانون الاول ١٩٢٢ انشاء بلاط جديد في بستان نشات افندي العائدة لوزارة الاوقاف والواقعة في منطقة الوزيرية ببغداد على الجانب الايسر لنهر دجلة مقابل ساحة الكشافة وتمت المباشرة بالبناءمن قبل مقاول محلي في كانون الثاني من عام ١٩٢٣ وكان تصمه من طابق واحد يتالف من غرفة كبيرة اعدت لتكون مكتبا للملك والى يمينها غرفة رئيس الديوان الملكي والى يسارها غرفة المرافقين بهو التشريفات وهو اكبر من بقية الغرف من اجل ان يتسع لاستقبال زوار الملك وامام البهو وفي الجانب الاخر من البناية وعلى خط مستقيم بهو اكبر اعد لموظفي البلاط والى جانبه غرفة رئيس التشريفات الملكية ثم غرفة ناظر الخزينة الخاصة ويتصل بهذا البناء بناء كبير فسيح يتوسطه بهو متسع قامت حوله غرفة وله مدخل جميل وهو خاص بالحفلات والمراسيم.

وفي حزيران ١٩٢٣ انتقل البلاط الى مقره الجديد في الوزيرية وكان بسيطا في بنائه لدرجة ادهشت مجموعة من السوريين زاروا بغداد والملك فيصل فسالوه عن سبب عدم بناء بلاط يليق بمقام جلالته فاجابهم قائلا: لقد جئت هنا لابني مملكة لاابني بلاطا...

لقد ظل الملك فيصل في هذا المقر لغاية ٩ نيسان ١٩٢٦ اذ حدث في هذا اليوم ان فاضت المياه في دجلة فانكسرت بعض السدود التي تقع في العاصمة من الفيضان وكان البلاط من جملة الاماكن التي اكتسحتها المياه لذلك تم نقل مسكن الملك ومقر البلاط الى دار مناحيم دانيال الواقعة على ضفة نهر دجلة اليسرى في منطقة السنك. وقد تبين من نتيجة التحقيق ان سبب اكتساح مياه الفيضان لمبنى البلاط الملكي يعود الى القرار الذي اتخذه مدير المزرعة الملكية في الوزيرية توفيق المفتي يفتح القنطرة لسقي المزرعة مما ادى الى تدفق تيار الماء بقوة بحيث اصبح من الصعوبة السيطرة على المياه المتدفقة الامر الذي تسبب في كسر بعض السدود المحيطة ببغداد وقد دفع ذلك المتصرف ناجي شوكت الى توقيفه تمهيدا لمحاكمته وقد جرت محاكمته علنا من قبل محكمة جزاء الاعظمية وقررت المحكمة ادانته بمسؤولية حادث الغرق الذي تعرضت له بعض اجزاء العاصمة وبضمنها البلاط الملكي وقررت المحكمة بدورها احالته الى المحكمة الكبرى.

وبقي المفتي موقوفا لمدة طويلة حاولت خلالها ناظرية الخزينة ان تكفله فرفضت محكمة جزاء الاعظمية كفالتها لان الراي العام كان ساخطا سخطا شديدا عليه بسبب الحادث..

وقد تالم الملك فيصل كثيرا من موقف ناجي شوكت لاسيما عدم اخذه رايه في الموضوع قبل توقيف توفيق المفتي واحالته الى المحكمة على اعتبار انه احد العاملين في البلاط الملكي. فامر بفصله ولكن عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء التمس منه تاخير ذلك بسبب ردود الفعل السلبية التي سيحدثها قرار فيصل.

وقد انتهز السعدون سفر الملك الى خارج العراق وقيام اخيه الملك علي بالوكالة نيابة عنه فاستصدر قرارا من مجلس الوزراء بنقل ناجي شوكت الى المتصرفية للواء الموصل أي بعد مرور ثلاثة اشهر على الحادث وكان ناجي شوكت خلالها مسحوب اليد عن العمل وبعد عدة اشهر اطلق سراح المفتي وبرئت ساحته بعد ان نسي هول الكارثة واتجهت النية الى ضرورة تخليص سمعة البلاط الملكي من هذه التهمة وبعد انحسار مياه الفيضان عاد البلاط الملكي الى مقره السابق في الوزيرية. اما سكن الملك فقد استمر في دار المناحيم دانيال بعد ان اصبحت دار ابن شعشوع غير صالحة للمسكن نتيجة الاضرار التي لحقت بها بسبب الفيضان. وفي مطلع العام ١٩٢٧ انتقل الملك فيصل الى السكن في مدرسة الصنائع ونتيجة للارباك الذي وقع بسبب انتقال مقر البلاط الملكي ومقر سكن الملك. اكثر من مرة جرت محاولات عدة لبناء بلاط ملكي جديد اذ ان موقعه في اوزيرية لم يكن صالحا بسبب تعرض المنطقة الى الفيضان سنويا. حتى ان الملك حين التقى بالمستشار البريطاني لوزارة المواصلات والاشغال اعرب عن رغبته في ان يكون مقر البلاط الملكي بعيدا عن خطر الفيضان واكد له استعداده للذهاب الى أي مكان يضمن فيه سلامته ولايثقل كاهل ميزانيته. وبناء على رغبة الملك هذه اعدت لجنة من الخبراء برئاسة مستشار وزارة المواصلات والاشغال لدراسة انشاء بلاط جديد قدرت كلفته بسعة الكاك من الرو بيات..

ولما لم يكن بالامكان تخصيص مثل هذا المبلغ من قبل وزارة المالية تقرر تاجيل تنفيذه الى وقت اخر وحين عصفت الازمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ بالبلاد تقرر صرف النظر كليا عن هذا المشروع وفي اذار عام ١٩٣٢ عادت فكرة تشييد بلاط ملكي جديد مرة اخرى من قبل رئاسة الديوان الملكي وذلك لقرب دخول العراق الى عصبة الامم والحاجة الماماسة الى وجود بلاط يتلاحم مع المرحلة الجديدة التي وصلت اليها البلاد فشكلت لهذا الغرض لجنة برئاسة امين عاصمة بغداد اخذت على اعاتقها تعيين موقع لتشييد البناية المقترحة ووقع اختيار اللجنة على موقع في منطقة ام العظام في كرادة مريم وقدحظي هذا الموقع باحترام وموافقة الملك فيصل الذي دعا مجلس الوزراء لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ المشروع. وبعد ان بدات الصحف المحلية تنشر الاخبار عن الاجراءات التي تتخذ لبناء بلاط ملكي جديد بادر عدد من المهندسين والمعماريين من فرنسا والمانيا والنمسا وتركيا بارسال تصاميم هندسية الى رئاسة الديوان الملكي وابرز هذه التصاميم التصميم الذي قدمته مجموعة من المعماريين والمهندسين الفرنسيين وهم روتيفال وبلوزة وكاسان. وقد اعجب فيصل بعد اطلاعه عليه لمطابقته لرغباته الامر الذي دعا الملك فيصل الطلب من مجلس الوزراء الموافقة على التصميم المقترح من المجموعة الفرنسية.

وفي ضوء ذلك شرعت وزارة الاقتصاد والمواصلات بالمفاوضة معهم وتم التوقيع على مقاولة والتصاميم والخرائط الخاصة بانشاء البلاط بين الوزارة والمجموعة الفرنسية غير ان خلافات نشبت بين الجهات المختصة واصحاب الاراضي بسبب قلة المبالغ المخصصة لاستملاك الاراضي ولم يتمكن الجانبان من حسم تلك القضايا الا في اذار عام ١٩٣٣ غير ان مشكلة اخرى برزت تتعلق بالتخصيصات اللازمة لبناء المقر الجديد الامر الذي ادى الى تاخير القضية حتى توفي الملك فيصل الاول في الثامن من ايلول ١٩٣٣ دون ان تتم المباشرة ببناء البلاط الملكي الجديد.

نوري السعيد بقلمه

على الرغم من مضي نحو خمسين عاما على مقتل نوري السعيد ، الا ان الكتابة عنه تبقى دائما ذات طعم ونكهة خاصين لن يزولا بمرور الايام ، بل تزداد تشويقا واثارة لما كان يتمتع به هذا الزعيم من مؤهلات معلقة يكون الابرز من رجالات العهد الملكي ، فنوري السعيد كما يقول عنه توفيق السويدي رجل فذ لا يظهر مثله في كل آن وزمان كان نوري السعيد رجل دولة من الطراز الرفيع حتى قيل اذا ذكر العهد الملكي ذكر نوري السعيد ، قصة حياته مليئة بالمنعطفات والمواقف قبل ان تصيره الاحداث رجل دولة ،

ففي مقالة كتبها بقلمه لصحيفة اخبار اليوم المصرية بعنوان العراق بين الامس واليوم بمناسبة تسنم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية عام ١٩٥٣ يكشف فيها جانبا من سيرة كفاحه قبل تتويج الملك فيصل الاول ملكا على العراق عام ١٩٢١ فعن ذلك كتب يقول تركت الجيش العثماني في حزيران ١٩١٤ متجها الى البصرة في طريقي الى جزيرة العرب وكان معي الدكتور عبدالله الدملوجي، ولما وصلت البصرة اصبت بمرض حال دون مواصلتي السفر فدخلت المستشفى، ولم تلبث ان اندلعت الحرب العالمية الاولى واحتلت الجيوش البريطانية البصرة فقبض علي في المستشفى واخذت معتقلا الى الهند، وفي العام ١٩١٥ نقلت الى مصر وفيها التقيت ببعض الاخوان منهم عزيز المصري وعلمت منه ان الدولة العثمانية في حالة اضطراب لاسيما بعد دخولها الحرب الى جانب المانيا وان العثمانيين قد قاموا باعدام عدد من رجال العرب في سوريا وان المحاكم العرفية تواصل محاكمة احرار العرب، وبينما كنا في حيرة من امرنا وصلتني برقية من الملك حسين واخرى الى عزيز المصري.. تخبرنا فيها بانه قد ثار على العثمانيين لتحرير العرب من الحكم الاجنبي (العثماني) ويطلب الينا الحضور حالا الى مكة المكرمة مع من يرافقنا من رجال العرب للتداول فيما يجب اتخاذه، وعند المداولة استقر الرأي على ان اسافر مع اربعة من اخواننا وهم سعيد المدفعي وابراهيم الراوي والسيد حلمي وراسم سودست مع سبعمائة متطوع اكثرهم من العراقيين وذلك للاطلاع على الحالة في الحجاز والاستماع الى اراء الملك حسين.

وقبل مغادرتي الى مكة المكرمة وجدت من المفيد ان اتصل بالمرحوم سعد زغلول لا ستطلع رأيه في موقف العرب فوجدته لا يقل حيرة عنا نظرا للغموض الشديد والملابسات التي كانت تحيط بالموقف بصورة عامة الا انه رحمه الله قد شجعني على السفر قائلا:

"ان وضع العرب وضع شعب محكوم لا يملك من امره شيئا فاذا استطعتم ان تحققوا له وضعا استقلاليا فيكون لكم الفضل في هذا واذا فشلتم فانكم لن تخسروا غير انفسكم وسمعتكم اذ ليس للبلاد العربية كيان تخشون عليه من الانهيار، وعلى ذلك غادرت مصر مع رفاقي متوكلين على الله، ثم يستطرد نوري السعيد في وصف الاحداث القادمة قائلا وقد قمنا بواجبنا مع اخواننا ووفقنا الى تحرير معظم سوريا واعلن الامير فيصل ملكا عليها، ولما خسرنا المعركة مع الفرنسيين، اضطررنا الى السفر الى العراق حيث بويع المغفور له جلالة الملك فيصل الاول ملكا على العراق ١٩٢١ ومن هنا يبدأ تاريخ العراق الحديث.

ثم ينتقل نوري السعيد في مقالته الى المقارنة بين حال العراق قبل تتويج الملك فيصل الاول ملكا على العراق وما بعده، فيشيد بما تحقق من انجازات على الصعيد الثقافي والمالي والاقتصادي والصحي وفي الزراعة والصناعة وصولا الى توقيع العراق اتفاقية مناصفة الارباح من شركات النفط الاحتكارية عام ١٩٥٢ فيقول عن ذلك: اما الان فقد توفر لدى العراق المال من جراء اتفاقية النفط الاخيرة واصبحت الحالة الداخلية مستقرة الى حد ما، فنحن مصممون على اكمال مناهجنا العمرانية والثقافية والصحية والاقتصادية.

ويذكر ان صحيفة الاتحاد الدستوري لسان حال حزب نوري السعيد الاتحاد الدستوري في ذلك الوقت قد انشغلت بالدرجة الاساس في الثناء على انجازات نوري السعيد في مسيرته السياسية وان ما تحقق من نهضة ينعم بها العراق اليوم تحققت بفضل رجالات العراق المخلصين، وفي مقدمتهم "الزعيم الجليل السيد نوري السعيد" مما حدا بصحيفة النبأ البغدادية الرد على هذا الاطناب فكتبت بلغة ساخرة مايلي: "ان فخامة السعيد قد اصبح عصا موسى التي تلقف جزع شعب وظلامة اجيال ولدت في ظلمة الغبش الذي نشر على سمائها فطمس فجرها السعيد الذي كان يجب ان تنعم به قبل الآن".

نوري السعيد

أول إحصاء للسكان في العراق

طارق حرب

في ٥ /٦ /١٩٢٧ صدرَ القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٧ وهو اول قانون عراقي للاحوال المدنية وكان اسم القانون قانون تسجيل النفوس لسنة ١٩٢٧ اذ ان كلمة (نفوس) كانت مستعلمة بدلا من مصطلح (الاحوال المدنية) الذي تم استحداثه بعد ما قارب ثلاثين من صدور هذا القانون وقد صدرت التعليمات من وزارة الداخلية في ١٧ /٨ / ١٩٢٧ الغاية من التسجيل بأنه يتضمن معرفة (النفوس) الساكنة في العراق مع تثبيت المهنة والعمر والاوصاف الجسمية وصدرت فائدة التسجيل بأن المعلومات المثبتة في السجلات تمكن الحكومة من معرفة حاجات الامة وماذا يجب عليها من العمل لسد تلك الحاجات ومنع وقوع مظلمة على (الاهلين) وانه ليس للحكومة أي (غرض) عدا المعلومات التي ثبتها مأمور (النفوس) سوى الاستعانة بها على اصلاح شأن الامة لذلك من الواجب على كل فرد يهمه خير بلاده ان يبذل كل ما في وسعه من المساعدة للقائمين بالتسجيل. وقد صدرت تلك التعليمات الاسماء التي يجب ان ترد باللغة العربية فمثلا (اسكله جي) تعني وتسجل بائع حطب و (اوتموبيلجي) تعني سائق و (انتيقه جي) تعني تحفي و (اجزاجي) تعني صيدلي و(اشجي) تعني طباخ و (اوطرقجي) تعني هدومي و (اونباشي) تعني نائب عريف و (بويه جي) تعني صباغ و (بكجي) تعني حارس و (باجه جي) تعني رواس و (تربه دار) تعني قيم و(تحصيدلار) تعني جابي و (جنباز) تعني دلال دواب و (جانعجي) تعني مطرب و (خملدار) تعني حمامي و (سنفره جي) تعني نادل (وشمشير دار) تعني سياق و (عرض حالجي) تعني كاتب عرائض و (قنطارجي) تعني قباني و (كليدار) تعني سادت و(ميخانجي) تعني خمار. وقد صدرت مسودة (النفوس) ذكر لامثلة تخص تسجيل الاحوال المدنية فمثلا ذكر مناطق لبعض العشائر مثاله (عكيكة) بني مالك في الناصرية و (رميثة) البو فتلة في السماوة وهيت بالنسبة لعشيرة الدليم وذكر امثلة للمناطق المدنية فمثلا في بغداد تم ذكر محلات الحيدر خانه والميدان وجديد حسن باشا وذكر امثلة لقرى في تلك الفترة كخان بني سعد. ولقد جاء هذا القانون العراقي ليحل محل قانون النفوس العثماني الصادر في ١٤ آب ١٣٣٠ وانشأ مديرية عامة في وزارة الداخلية باسم مديرية النفوس العامة واشترط القانون ان لا تقل المدة بين تسجيل واخر اقل من خمس سنوات والزم القانون كل شخص يقطن العراق بصورة دائمة او مؤقتة ان يحضر لاجراء التسجيل امام الهيئة المكلفة بالتسجيل واذا كان القانون قد اشترط ذكر احوال من يتم تسجيله كالاسرة والمهنة والدين غير انه استثنى الاناث من ذكر الاوصاف الجسمية واوجب القانون تنظيم سجل للمسافرين واخر للحالة الزوجية والثالث للمواليد ورابع للوفيات وبعد تسجيل الشخص تلك المعلومات فانه يعطى (دفتر جنسية) أي هوية الاحوال المدنية وكان المبلغ الذي يتم دفعه للحصول على هذا الدفتر (ثمانية آنات) وفرض عقوبة الغرامة التي لا تتجاوز خمسين (روبية) على كل شخص لم يتول التسجيل واعتبر النظام رقم ١٤ لسنة ١٩٢٧ مركز اللواء قضاء والمتصرف (المحافظ) قائممقام لاغراض التسجيل واوجب النظام ايجاد سجل اخر للاجانب وشكل النظام لجنة (النفوس) التي تتولى تسجيل من رئيس يعينه القائممقام وعضوية موظف النفوس واحد اعضاء المجلس البلدي واشترط النظام ان تحتوي اللجنة بالاضافة الى المذكورين عضوا مسيحيا وعضوا يهوديا في بغداد والبصرة والموصل واوجب النظام على مختاري المناطق مسك دفتر خاص لتدوين الاسماء. ان التعليمات التي تلت صدور القانون حددت المعلومات المطلوبة التي تخص السكن وعدد السكان والاسم والشهرة والمهنة وكما اذا كان المواطن يجيد القراءة او الكتابة من علامة واسم الاب والام والجنسية والقومية والدين والمذهب وتاريخ الولادة ومكانها والاوصاف الجسمية والزواج من علامة وعدد الزوجات وتاريخ التسجيل وقد تم تعديل قانون ١٩٢٧ في سنة ١٩٣٤ وخاصة ما يتعلق بتغيير الديانة اذ اجاز لمن بلغ عشرين عاما من العمر تغيير ديانته شريطة اخبار المختار مع استمارة صادرة من سلطة (روحانية) من دينه الجديد حيث يتولى المختار ارسالها الى دائرة النفوس وبلد الرسوم حيث اصبحت (٢٠) فلسا بعد الغاء العملة النقدية السابقة.. رئيس جمعية الثقافة القانونية العراقية.

عن مجلة الاذاعة والتلفزيون
علم ١٩٦٤